فقدت وزنها هناك، في اعقاب حرب الايام الستة العام ١٩٦٧.

ولهذا السبب، سعى كيسنجر، أيضاً، الى اشراك سوريا، والاردن، في مفاوضات فصل القوات. وكان الهدف من الحاحه على اشراك سوريا، التي فشلت في تثبيت النجاحات العسكرية التي حققتها في بداية الحرب، وخرجت، عملياً، في نهايتها، خاسرة، تنفيذ مناورة سياسية لا غنى عنها، من أجل طمأنة المصريين، ودفعهم الى الوثوق بواشنطن، والحؤول، في الوقت عينه، دون اتخاذ سوريا موقفاً معارضاً لعمليات فصل القوات، الامر الذي يمكن ان يعيد خلط الاوراق، وينسف جهود كيسنجر في بدايتها. أما اشراك الاردن، الذي لم يدخل الحرب أساساً مع اسرائيل، فكان ينسجم مع خطة كيسنجر لعزل م.ت.ف. وانجاح الخيار الاردني في حل المشكلة الفلسطينية. وهكذا عمل كيسنجر على تحقيق ثلاثة أهداف:

الاول: تفكيك أواصر التضامن العربي، والائتلاف العسكري والسياسي بين سوريا ومصر، وهذا يترتب عليه نزع فتيل تجدد القتال، وعدم استخدام النفط مرة أخرى.

الثاني: اعادة ربط المنطقة بالنفوذ الاميركي، وعزل الاتحاد السوفياتي، ضمن مفهوم كيسنجر لتوازن القوى.

الثالث: الابقاء على الوضع القائم، وعدم احداث تعديل في الخارطة السياسية للمنطقة؛ أي الحؤول دون قيام دولة فلسطينية بين الاردن واسرائيل، وابعاد الضغوط عن اسرائيل، من أجل دفعها الى الانسحاب الشامل الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وبهذا لن تؤدي اتفاقيتا فصل القوات، اللتان تتمان على الجبهتين، المصرية والسورية، الا الى اضعاف الموقف العربي، واجهاض الفرصة التي باتت سانحة لتحقيق تسوية عادلة في المنطقة. وكان ينبغي فهم المغزى العميق للسياسة التي أدارها كيسنجر في الشرق الاوسط، بعد عامين فقط، حين اشتعلت الحرب الاهلية اللبنانية، التي كانت النذير بدخول المنطقة النفق المظلم؛ وبعد ثلاث سنوات، حين ذهب السادات الى القدس، بصورة مثيرة، لا تخلو من مثالية، ليعقد صلحاً منفصلاً مع اسرائيل.

واذا كان من نتائج فصل القوات تقليص المطالب العربية، وتهميشها، فان الآثار التي تركتها في العلاقة بين المنظمة ودول الطوق العربية، وفيما بين هذه الدول نفسها، كانت مأساوية تماماً. ومرة اخرى، كانت م.ت.ف. الطرف الذي يقع على عاتقه دفع الثمن. ففي الوقت الذي بدت المنظمة تقترب من مسار الواقعية الذي انتهجته الدول العربية، منذ قمة الخرطوم، فان دول الطوق العربية لم تتوان عن ادارة ظهرها لمطالب م.ت.ف. بل واظهرت، بقدر متساو، استعدادها الضمني للمساومة على المنظمة، والحقوق الفلسطينية، والتخلي عن الفلسطينيين في اللحظة الحاسمة.

لقد كانت الاستراتيجية التي تبنّتها م.ت.ف. في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، تتمثل في النقاط التالية:

- العمل على تأكيد شرعية ووحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، وذلك لقطع الطريق، أساساً، على الملك حسين في المساومة على الحقوق الفلسطينية في العودة وتقرير المصير.
- التشديد على ضرورة توحيد الموقف العربي تجاه كيفية حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على ان يؤخذ في عين الاعتبار دور م.ت.ف. الرئيس في الحل، ونظرتها الى الاسس التي يقوم عليها، وذلك لسد الطريق أمام الحلول المنفردة التي قد تلجأ اليها احدى دول الطوق، مما يترتب عليه